

كتاب محمد صلى الله عليه وسلم

٥

الشريعة الإسلامية

والأجانب في دار الإسلام

شرعيا ووضعا وتاريخيا

محمد عطية غميس

رابع

دار الاعتصام

نبأ محمد ﷺ
رسائل الدعوة

الشرعية الإسلامية

والأجانب في دار الإسلام

شرعيا ووضعييا وتاريخيا

محمد عطيّة خميس

دار الاعتصام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله .. لك الحمد يا باديء على كل بداية ..
ولك الشكر يا باقى على كل نهاية ..

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك
صلاة ترضيك وترضيه ، وترضى بها عنا يا رب العالمين ..
اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

فقد كان من المقرر صدور هذه الرسالة متأخرة
في الترتيب ، اذ انها كانت معدة لاصدارها ضمن السلسلة
الخاصة بالشريعة الاسلامية .. والتي تقر صدورها
بعد الانتهاء من الرسائل الخاصة بالدعوة ..

ولكن حدث في الايام الأخيرة ، ما دعانا الى الخروج
عن المنهج الذى رسمناه ، والترتيب الذى اعدناه ، فعجلنا
باصدار هذه الرسالة ، لتظهر فى آونة مناسبة لها .

فقد نشرت الصحف نقلا عن وكالات الأنباء ان السلطات

السعودية قبضت على عدد من الانجليز والأمريكان بتهمة مخالفة قوانين الخمر السارية في المملكة السعودية .

نشرت جريدة الجمهورية الصادرة في ١١ رجب ١٣٩٨ الموافق ١٧/٦/١٩٧٨ خبراً من واشنطن عن وكالة رويتر هذا نصه :

((اقلت السلطات السعودية القبض على ستة امريكيين بتهمة مخالفة القوانين الخاصة بمنع الخمر . وقد تم وضعهم في السجن . اعلنت ذلك وزارة الخارجية .

وسبق للسلطات السعودية ان جلست ٤ بريطانيين بنفس التهمة)) .

ونشرت جريدة ((اخبار اليوم)) في نفس التاريخ لراسلها في لندن :

((رفضت السعودية الاحتجاج الرسمي الذي تقدمت به بريطانيا بعد جلد اثنين من الرعايا البريطانيين في السعودية بتهمة شرب الخمر وانتاجه وتوزيعه سرا للعمال العرب والاجانب .

ومن المتوقع ان يؤدي هذا الحادث الى التأثير على زيارة الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا للسعودية بعد ان اثار عاصفة في بريطانيا ، وادى الى توتر العلاقات بين البلدين . .

وبتاريخ ١٢ رجب ١٣٩٨ - ١٨ يونية ١٩٧٨ نشرت جريدة الاهرام عن وكالات الأنباء :

((ذكر المسئولون بوزارة الخارجية البريطانية اليوم أن السلطات السعودية قد احتجزت ملاحا بريطانيا بتهمة خرق القوانين المعمول بها في السعودية ، والتي تحرم تعاطي الخمر .

واضاف المسئولون أن الملاح البريطاني قد ألقى القبض عليه في جدة مع إحدى المضيفات البريطانيات التي من المقرر أن تولى بشهانتها أمام المحكمة .

وقد صرح المسئولون البريطانيون بأن ٩ بريطانيين على الأقل محتجزون في السعودية بتهم مختلفة لخرق قوانين السعودية . .

ونشرت جريدة الأخبار الصادرة في نفس التاريخ أن وزارة الخارجية البريطانية ذكرت أن هذا الملاح البريطاني اسمه ((توني هوبارت)) وأن المضيضة اسمها ((ليلي سابينجتون)) وهي شاهدة على الملاح .

هذه الأخبار تدل على أن ما قامت به السلطات السعودية ضد هؤلاء المخالفين من الأجانب ، قد أثار زوبعة كبيرة في أوساط الأجانب . وجدير بنا ألا نمر بهذه الأخبار مروراً عابراً ، لأن لهذه الأنباء دلالات بعيدة .

ومن هذه الدلالات رغبة هذه الدول الأجنبية في عدم تطبيق الشريعة الإسلامية — ولو على الأقل — على الأجانب الذين يتواجدون في دار الإسلام ويخالفون أحكامها . وخاصة أن أغلب البلاد الإسلامية قد انعقد عزمها على أن تنسج على منوال المملكة السعودية في تطبيق الشريعة الإسلامية . فهل

حينما تقدم هذه الشعوب على تطبيق الشريعة ، تقف مكتوفة الأيدي أمام السادة الأجانب الذين يخالفون أوامرهم على أراضيتها ، أم أنها تقدم على تطبيقها عليهم كما قامت المملكة السعودية ؟ .

ان ما صنعه المملكة السعودية هو من صميم حقها الشرعى ، بل والقانونى ايضا ، حتى ان مجلة الدعوة المصرية الغراء نشرت في عددها الصادر في شعبان ١٣٩٨ ان ((وزير خارجية بريطانيا اكد في مؤتمر صحفى تعليقا على احكام الجلد التى صدرت ضد بعض البريطانيين في السعودية لتعطى الخمر وترويجها ، انه رغم معارضته الشخصية لأحكام الجلد ، فان على كل انسان ان يحترم قوانين وتقاليد البلد الذى يقيم فيه)) .

لقد كانت لنا تجربة سابقة مريرة ، حين تسامحت دولة الخلافة العثمانية في الماضى بالنسبة لتطبيق الشريعة على الأجانب .

فكان من ثمار هذا التسامح تسلل الامتيازات الأجنبية ، التى سيطرت على بلادنا حقبة طويلة من الزمن امتدت نحو اربعة قرون ، ضاعت فيها سيادتنا القانونية والقضائية ، وكانت غلا ثقيلا في أرجائنا وأيدينا وأعناقنا ، وكانت سرطانا خبيثا في حريتنا ، ونفعا في ذلك ثمنا غاليا ، سجل صفحاته من اسود الصفحات في تاريخنا .

وكان من ثمار هذا التسامح ، مأساة تعطيل الشريعة الغراء ، التى استبدلت بها القوانين الوضعية ، والتى لا زلنا نحاول الخلاص من شباكها حتى الآن .

من أجل هذا أقدم هذا البحث للأمة الإسلامية عامة ،
ولشباب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ، لنعرف
أن الشريعة الإسلامية ، هي القانون الوحيد الذي يجب أن
يطبق على كل من يقيمون في الديار الإسلامية ، أيا كانت ملتهم ،
وأيا كانت نسلهم . وحدود الله ، هي حق الله ، لأنها جاءت
لحماية الفضيلة ، ومقاومة الرذيلة ، لا فرق بين مسلم وغير
مسلم ووطني وأجنبي . فالكل أمام القانون سواء . والكل له ،
ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم في حدود كتاب الله وسنة
رسوله ، ماداموا يعيشون على أرض إسلامية ، ويستظلون
بسمائها .

فهذا أمر الله الذي أنزله في كتابه ، والزمننا به
(وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) .

فعلينا أن نكون لكتابه طائعين ، ولأمره منفذين وعلى
هديه سائرين .

وانني باسم شباب سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ، وباسم كل داعية صادق ، وباسم كل مسلم
غيور ، أعتبر هذه الرسالة الصغيرة في حجمها ، تعبيراً
متواضعاً ، عن عظيم شكرنا ، وعميق تقديرنا للسلطات
السعودية ، والمسئولين فيها ، لوقفهم الإسلامى الغيور
الرائع ، الذي رفع هامتنا جميعاً ، فشعرنا بالعزة والفخر ،
لإقامتها حدود الله ، بهذه الصورة المشرفة . فنحن من
السعودية ، والسعودية منا والمسلمون أمة واحدة ، وهم يد
على من سواهم .

ونرجو الله أن يهب المسئولين في باقى دول العالم

الاسلامى ، الشجاعة الكاملة ، والايمان الصادق ، ليقدّموا
على تطبيق شريعة الله وحدوده ، ويصنعوا صنع المملكة
السعودية الشجاعة الرائدة . لقد آن الأوان أن ينحى بعض
السادة من حكام المسلمين العلل التي يتعللون بها في عدم
المسارعة الى تطبيق الشريعة الاسلامية بمصطلحات عجيبة
((فرصة الملازمة السياسية)) . . . ((نظرية تقديم المصالح))
((ما هي البدائل الاسلامية)) الى آخر هذه القائمة من
المصطلحات التي ابتدعوها والتي لا تنفع ولا تشفع في مجال
محاسبتهم عند الله وعند الناس .

ان هؤلاء السادة من الحكام الذين يطلقون هذه
المصطلحات . . ضعف ايمانهم بالحق ، وآثروا الدنيا
على الآخرة . ونسوا ان من التمس رضا الله بسخط الناس ،
رضي الله عنه وأرضى عنه الناس ، ومن التمس رضا الناس
بسخط الله ، سخط الله عليه وأسخط عليه الناس . وهم بهذه
المصطلحات والعلل غير جادين لتطبيق الشريعة الغراء .
فحسبنا الله ونعم الوكيل .

رجب ١٣٩٨ هـ
يونية ١٩٧٨ م

محمد عطية خميس
رئيس شباب سينما محمد
صلى الله عليه وسلم



القاعدة الشرعية

وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ

القاعدة العامة المقررة شرعا هي :

الشريعة الإسلامية خطاب لجميع الناس مسلمين وغير مسلمين ، فهي أحكام اقليمية واجبة التطبيق على جميع المقيمين في البلاد الإسلامية من مسلمين وغير مسلمين ، ذميين ومستأمنين . . . فالقضاء الإسلامي يختص اجباريا بالنظر في أقضية الذميين والمستأمنين ، ولا يجوز تولية غير المسلمين القضاء .

* * *

فان جاعوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم :

وخير ما نستفتح به بحثنا ما جاء في كتاب الله في هذا الموضوع .

قال الله تعالى : (فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا) .
المائدة : ٤٢ .

قالوا أنها نزلت في يهود المدينة ، وكانوا أهل موادة لا أهل ذمة . فان النبي صلى الله عليه وسلم ، لما قدم المدينة كتب كتابا وادع فيه اليهود ، وأقرهم على دينهم وأموالهم ، واشترط عليهم واشترط لهم . ومما شرطه ، أن يفصل هو صلى الله عليه وسلم في الخصومات التي تقوم بين أهل المدينة من المسلمين واليهود وغيرهم .

وفي هذا الكتاب يقول صلى الله عليه وسلم :
((وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فان مرده الى الله وإلى محمد رسول الله) (١) .

قال القشيري في قوله تعالى : (فان جاءوك) : هذا تخير من الله تعالى .

أي (فان جاءوك) أي يتحاكمون اليك (فاحكم بينهم او اعرض عنهم ، وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا) .
أي فلا عليك ان لم تحكم بينهم .

وكان أهل المدينة كما ذكرنا أهل موادة ، لا أهل ذمة

(١) السيرة لابن كثير ٣٢٣/٢ .

لأن الذمى يدفع الجزية بعد أن يقهر حربيا ، ويصنفى نزاعه مع الاسلام بحد السيف . فالذمة عقد لازم للمسلمين لا يجوز لهم أن ينقضوه ، بأي حال من الأحوال ، بخلاف علاقة الموادة ، فهي علاقة غير لازمة للمسلمين ، يجوز لهم نقضها .

وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم :

وروى أن آية (فان جاعوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم) نسخت بقوله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم) المائدة : ٤٩ .

رواه عمر بن عبد العزيز والنخعي . وهو مذهب عطاء الخراساني وأبي حنيفة وأصحابه وغيرهم . . رواه عكرمة ومجاهد .

روى عن ابن عباس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم مخيرا ، ان شاء حكم بينهم ، وان شاء أعرض عنهم فردهم الى أحكامهم . فنزلت (وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم) فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهم بما في كتابنا » .

وقوله : (ولا تتبع اهواءهم) أي آراءهم التي اصطالحوا عليها وتركوا بسببها ما أنزل الله على رسوله . ولهذا قال : (ولا تتبع اهواءهم عما جاعك من الحق) أي لا تنصرف عن الحق الذي أمرك الله به الى أهواء هؤلاء من الجهلة الأشقياء (١) .

(١) تفسير ابن كثير ٣/١٢٠ .

التطبيق العملى عند المتقدمين :

واذا رجعنا الى تاريخ مصر فى صدر الفتح الاسلامى ، نجد أن القاضى المسلم هو الذى كان يحكم بين غير المسلمين بشريعة الله ، حدودا وغير حدود .

● جاء فى كتاب الرياض النضرة فى مناقب العشرة للإمام الطبرى فى باب مناقب سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أن عمر رضى الله عنه أرسل الى عمرو بن العاص رضى الله عنه يعتب عليه أنه نفذ حد الخمر على ابنه عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب فى صحن داره ، لا على ملا من الناس . فكتب اليه عمرو يعتذر اليه : ((انى ضربته فى صحن دارى . وبالله الذى لا يحلف بأعظم منه انى لأقيم الحدود فى صحن دارى على المسلم والذى)) .

وهذا صريح فى أن الحدود كانت تقام على المسلم والذى من القاضى المسلم .

● وجاء فى كتاب ((رفع الاصر عن تاريخ قضاة مصر)) لابن حجر العسقلانى ، أن ابا اسماعيل خير بن نعيم الحضرمى ولى قضاء مصر عن هشام بن عبد الملك فى عام مائة وعشرين من الهجرة . وقال عنه ابن لهيعة « كان يجيز شهادة الصبيان فى الجراح بينهم ، وشهادة اهل الذمة ، اليهود على اليهود ، والنصارى على النصارى ، اذا كانوا عدولا فى دينهم . وكان يقضى بين المسلمين فى المسجد ، ويجلس على الباب بعد العصر ، للقضاء بين النصارى » (١) .

(١) رفع الاصر عن تاريخ قضاة مصر ١٢٢/١ .

والخلاصة انه لا سيادة في دار الاسلام ، الا لشريعة الاسلام ، ولا قضاء في دار الاسلام الا لأهل الاسلام .

رسالة ((الأم)) للإمام الشافعي :

وقد جاء في رسالة « الأم » للإمام الشافعي رضي الله عنه ، أنه إذا تصالح المسلمون مع أهل بلد فتحوها ، يشترطون في صلحهم :

((ومن جاعنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر ويحاكمكم ، أجريناكم على حكم الاسلام . ومن لم ياتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه)) .

ومؤدى قول الشافعي رضي الله عنه أن هذه القاعدة ليست خاصة بالحدود ، وإنما خاصة بالمنازعات فيما بينهم .

قول القرطبي :

وقال القرطبي : أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واليهود فيها يومئذ كثير ، كان الأدعى لهم والأصلح أن يردوا الى أحكامهم . فلما قوى الاسلام ، أنزل الله عز وجل (وإن احكم بينهم بما أنزل الله) وهذا هو ما سبق الإشارة اليه .

القضاء في الاسلام :

ويقول الدكتور محمد سلام منكور :

((وجمهور الفقهاء على أن الذم لا يصح تقليده القضاء

مطلقا . وحكم الذمى بين الذميين فى ثبوتهم الخاصة التى تتعلق بمعاملاتهم وانكحتهم من قبيل التحكيم لا القضاء . فلم يرد أن ذميا فى عصر الرسول ، أو فى عصر الخلفاء الراشدين ومن بعدهم فى العصور الإسلامية الأولى تولى القضاء . وإنما كانت ولاية القاضى المسلم عامة . ولم تكن للذميين جهة قضاء خاصة بهم . فالشريعة الإسلامية كسائر الأنظمة القانونية ، تقوم على مبدأ وحدة القانون ووحدة القضاء . وقانونها تتوفر العدالة فيه بأجلى معانيها . والقضاء به يضمن لصاحب الحق حقه أيا كان .

غير أن الأحناف أجازوا تقليد الذمى القضاء بين الذميين والمستأمنين — دون المسلمين — والقضاء مما يتخصص بالزمان والمكان والأقضية . وقالوا « ان اهلية القضاء باهلية الشهادة » .

وعلق « الماوردى » الشافعى على هذا ، بأنه ليس من باب تقليد القضاء ، وإنما هو تقليد زعامة ورياسة ، وليس بتقليد حكم . وإذا امتنعوا من تحاكمهم اليه ، لم يجبروا على ذلك (١) .

ولنا عودة الى بيان آراء المذاهب فى هذا الشأن ، فى الفصل الأخير من هذه الرسالة .

هذه هى القاعدة العامة المقررة شرعا : القضاء الإسلامى وحده هو صاحب الاختصاص والولاية فى الفصل فى أقضية الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين ، ذميين ومستأمنين .

(١) القضاء فى الإسلام للدكتور محمد سلام محزون ص ١٢٤ .

لكى لا ننسى :

قصة مأساة الامتيازات في دولة الخلافة العثمانية

أوضحنا رأى جمهور الفقهاء فى القاعدة العامة المقررة فى وحدة القانون ووحدة القضاء فى الاسلام وهذه القاعدة ليست قاعدة شرعية فحسب ، ولكنها قاعدة قانونية أيضا متعارف عليها فى فقه القانون الوضعى ، وهى تسمى قاعدة اقليمية القانون .

ولكن شاء الله أن تمر دولة الخلافة العثمانية بتجربة مريرة ، حينما تسامحت فى تطبيق هذه القاعدة ، وأعطت الأجانب امتيازات ، خول لهم بمقتضاها الا يخضعوا للقضاء الشرعى للأرض التى يعيشون عليها ، وإنما يخضعون لقضائهم فى قنصلياتهم ، ولا تطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، وإنما تطبق عليهم قوانينهم الوضعية . فكانت مأساة نالت من سيادة دولة الخلافة وولاياتها . . نالت من سيادتهم القانونية

والقضائية .. واستفحل الأمر ، واستحال الى سرطان خبيث
خطير .. دفع فيه المسلمون ثمنا غاليا ، ولا تزال بقية آثاره
موجودة حتى اليوم .. متمثلة في سيادة القانون الوضعي ،
الذى نحاول الخلاص منه بكل قوة .. والله وحده هو الذى
يعلم متى يتم هذا الخلاص ..

وقصة الامتيازات الأجنبية ، ان كانت قد محيت من كتب
القانون التى تدرس لأبنائنا ، الا اننا نرى وجوب تسجيلها
لأبنائنا من الشباب ، وللأجيال القادمة ، حتى لا ينسوا الدرس
الخالد من هذه المأساة ، وهو أن لا تسامح فى تطبيق الشريعة ،
على المسلمين وغير المسلمين ، الذميين منهم والمستأمنين .

فما هى قصة الامتيازات الأجنبية فى دولة الخلافة
العثمانية ؟ .

السلطان محمد الفاتح وأهل الذمة :

فى سنة ١٤٥٣ سقطت القسطنطينية فى أيدي المسلمين
على يد الأتراك .. وكانت القسطنطينية معقل المسيحية
فى ذلك الوقت ، وكانت قلعة من قلاعها الحصينة . وترك
هذا الفتح العظيم أثره العميق فى نفوس المسيحيين عامة ،
وأهل القسطنطينية خاصة .

وأراد السلطان محمد الفاتح ، بعد استيلائه على
القسطنطينية ، أن يطمئن المسيحيين على أموالهم ، وأشخاصهم
فسهل لهم سبيل الإقامة ، ثم أباح لرؤسائهم الدينيين
أن يقضوا فى شئون طوائفهم ، وأبقى لبطرك الروم سلطانه

القضائي ، وكان يشمل المعاملات والعقوبات . . ثم فعل
مثل ذلك مع بطرك الأرمن ، ثم مع رهبان اليهود .

وهذا الذي صنعه محمد الفاتح سياسة ، لا يتفق مع
مبادئ الشريعة ، ولا مع مبادئ القانون لأن الولاء في أمة
الاسلام يجب أن يكون للشريعة الاسلامية وحدها طبقا لما ذهب
اليه جمهور الفقهاء . ولأن من الدعائم التي يقوم عليها حتى
فقه القانون الوضعي ، وحدة القانون بالنسبة للكافة ،
ووحدة القضاء الذي يخضع له الجميع .

ولكن يبدو أن محمد الفاتح ، صنع هذا سياسة واجتهادا
وما كان يدرك هذه المعاني والمبادئ . . وما كان يخطر على
باله أن وجود سلطان قانوني وقضائي لغير المسلمين ، إلى
جوار سلطان الشريعة وقضائها ، ينال من حكمه وسيادته !
بل لعله رأى في هذا ما يوطد حكمه وسلطانه ، لا ما يضعفه
ويوهنه .

وكانت هذه هي البداية السيئة . . التي مهدت لمأساة
الامتيازات الأجنبية .

السلطان سليمان القانوني :

ثم جاء عهد الخليفة العثماني سليمان القانوني . .
وكان من أعظم خلفاء آل عثمان . . لقد اتسعت فتوحاته ،
وامتد سلطانه ، ووصل إلى أوج المجد والسيادة العسكرية .
فقد امتدت الدولة العثمانية في عهده من الدانوب حتى الخليج
العربي . . ومن أرض الاستبس في أوكرانيا إلى الشمال
في جنوب مصر . . انه الخليفة المسلم الذي استطاع الاستيلاء

على مدينة « بلغراد » وحول إحدى كنائسها الى مسجد ليصلى فيه . . وهو الذى استولى على جزيرة رودس . . واستولى على المجر . . واستولى على تبريز وبغداد .!!

لقد بلغت دولة الخلافة العثمانية فى عهد سليمان القانونى اوج عظمتها ، واتسعت فتوحاته الى مدى بعيد رائع .

وعمل العالم كله الف حساب لدولة الخلافة العثمانية ، ولهذا الخليفة بالذات . . وكان يقدره ويخشاه الأوربيون بالذات ، وخاصة ملوكهم وحكامهم . . حتى أن ملك فرنسا « فرنسوا الأول » فى ذلك الوقت ، أراد أن يستفيد من مكانة الخليفة العثمانى ، وبخاصة بعد أن وقع — أى فرنسوا الأول — أسيرا فى أسبانيا فى موقعة باقى ، فطلب المعونة من عاهل الترك العظيم ، وأرسل اليه المكاتب والرسل ليتوسط له فى تخليصه من أسره . وأجابه الباب العالى الى مطلبه أخيرا ، فى لغة ملؤها العظمة والفخر ، اذ اعتبر الباب العالى نفسه فى ذلك الوقت « ملجا الملوك وملادهم » .

روكسلانا الروسية :

وسليمان القانونى الذى فتح كل هذه الفتوح ، ووصل الى هذا المجد العظيم . . كان متزوجا من امرأة روسية تدعى « روكسلانا » ملكت عليه عقله وقلبه ، وكانت صاحبة تأثير كبير عليه ، حتى انها أوغرت صدره على ابنائه لتزييهم من طريق ابنها « سليم » . . فقتل ابنه الأكبر مصطفى ظلما وعدوانا ، تحت تحريض هذه المرأة . . كما قتل ابنه الآخر بيازيد وأولاده الخمسة تحت تأثير دسائس مماثلة من رجال البلاط .

وابنها سليم هو الذى أصبح سليمان خان الثانى
فيما بعد (١) :

وامراة بلغ تأثيرها على سليمان القانونى هذا الحد ،
لا يستبعد أن تكون قد لعبت دورا رئيسيا من وراء سقرار
في التأثير عليه لمنح الامتيازات الأجنبية فيما بعد .

وكان المجد العسكرى ، هو شغله الشاغل في ذلك
الوقت ، حتى انه لانشغاله بفتوحاته وحروبه ، وسلطانه
العسكرى استن سنة ترك مسئولية الحكم للوزراء . .
وكان الوزراء ، في اغلب الأحوال من عناصر غير اسلامية
الأصل ، اعتنقت الاسلام ، أو تظاهرت بإعتناقه ، عن غير
عقيدة أو ايمان ، فكان لهم أسوأ الأثر في تسيير دفة الدولة .

الامتيازات الأجنبية :

بدأ فرنسوا الأول عاهل فرنسا محاولة تحرير الفرنسيين
الموجودين في دولة الخلافة العثمانية من الخضوع لأحكام
الشريعة . . وبذاها بمفاوضات تحالف سرية مع الباب العالي
وما كان الأوروبيون عامة والفرنسيون خاصة ، يدركون
ما خطط له فرنسوا الأول . . حتى انهم طالما عابوا عليه
تحالفه مع سلطان كافر تحالفا سياسيا (٢) .

كان سليمان القانونى — الباب العالي — في ذلك الوقت
معتدا بنفسه الى درجة تكاد تصل الى الغرور . وكان فرانسوا

(١) موسوعة تاريخ مصر للاستاذ أحمد حسين ص ٨٢٨ .

(٢) القانون الدولى الخاص للدكتور حامد زكي ص ٦٣٦ ، ٦٣٧

طبعة ١٩٣٦ .

الأول . يتملقه ، ويشبع غروره . وكان سليمان يرى أنه إذا أجاب فرانسوا الى أى طلب ، فليس فى هذا خطر ، إنما هو مظهر من مظاهر عطفه عليه .

... وتقدم فرانسوا الأول ملتمسا من خليفة المسلمين بعض الامتيازات للرعايا الفرنسيين الذين يقيمون بدولة الخلافة العثمانية . وتخلص هذه الامتيازات فى أن المنازعات التى بين هؤلاء الفرنسيين ، يفصل فيها القناصل الفرنسيون دون القضاة العثمانيين ، وطبقا لأحكام القوانين الفرنسية ، وليس طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

وبدا الأمر هينا بسيطا أمام الباب الفلى سليمان القانونى . . . ففضل وتعطف على فرانسوا بإجابته الى طلبه ، وعقد معه اتفاق سنة ١٥٣٥ — أو بمعنى آخر ، منجم ما يسمى امتياز ١٥٣٥ .

كان هذا الاتفاق غريبا ، ويعتبر الأول من نوعه . وللوقوف على غرابته ننقل هنا بعض أحكامه المترجمة فى المكتبة الخديوية كما نقلها الزعيم المصرى المعروف « محمد بك فريد » — رحمه الله — فى كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » (١) . .

وهذا نصها :

« ليكن معلوما لدى العموم أنه فى شهر . . . سنة ٩٤٢

(١) مطبعة التقدم سنة ١٣٢٠ هـ — ١٩٠٢ م .

من الهجرة المحمدية الموافق شهر فبراير ١٥٣٦ من الميلاد (١) قد اتفق بمدينة الآستانة العلية كل من المسيو ((جان دى لا فوري)) مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا المعين لدى الملك العظيم ، دى القوة والنصر السلطان سليمان خاقان الترك . . (الى آخر القابه) . . والأمير الجليل دى البطش الشديد سر عسكر السلطان ، بعد أن تباحثا في مضار الحرب ، وما ينشأ عنه من المصائب ، وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية :

البند الأول : قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد ، والوفاق الصادق مدة حياتهما ، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والمين (الموانئ) والثغور والبحار والجزائر ، وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن ، أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد ، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة وغير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر ، والمجيء اليها والاقامة بها أو الرجوع الى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار حسب رغبتهم ، بكامل الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في جميع السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ، وسيرها

(١) أغلب المراجع أن الاتفاق كان سنة ١٥٣٥ ولقها وردت في هذا النص سنة ١٥٣٦ . وتعل التوقيع لم يتم الا في سنة ١٥٣٦ .

ونقلها برا وبحرا من مملكة الى اخرى ، مع دفع العوايد والضرائب المعتادة قديما ، بحيث يدفع الفرنسيون في البلاد العثمانية ما يدفعه العثمانيون ، ويدفع العثمانيون في البلاد الفرنسية ما يدفعه الفرنسيون ، بدون ان يدفع اى الطرفين عوايد او ضرائب او مكوسا اخرى .

البند الثالث : كلها يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية او في بيرا او غيرها من مدائن المملكة العثمانية ، كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية ، يصير قبوله ومعاملاته بكيفية لائقة . ويكون له ان يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه ودمته في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا ، بدون ان يمنعه من ذلك حاكم او قاضي شرعى او صوباشى او اى موظف آخر (١) .

ولكن لو امتنع احد رعايا الملك عن اطاعة اوامر او احكام القنصل ، فله ان يستعين بموظفى جلالة السلطان على تنفيذها ، وعليهم مساعدته ومعاونته .

وعلى اى حال ليس للقاضي الشرعى او اى موظف آخر ان يحكم في المنازعات التى تقع بين التجار الفرنسيين وباقى رعايا فرنسا ، حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم ، وان اصدر حكما في مثل هذه الاحوال ، يكون حكمه لاغيا ، لا يعمل به مطلقا .

البند الرابع : لا يجوز سماع الدعاوى المتقدمة التى

(١) الصوباشى : رئيس الشرطة .

يقيمها الأتراك أو حياة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة
السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا ، أو الحكم
عليهم فيها ، ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعى عليهم ،
أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل
الفرنساوي . وفي حالة وجود سندات أو حجج ، لا نسمع
الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس : ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم
من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية ،
أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك
أو حياة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية . بل على
القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين
بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .

وفي حالة عدم وجود الباسب العالي المشار إليه
(أي إذا وقعت الواقعة في محل غير الآستانة) يدعوهم أمام
أكبر مأموري الحكومة السلطانية ، وهناك يجوز قبول شهادة
جانبى الخراج والشخص فرنساوي ضد بعضهما .

البند السادس : لا يجوز محاكمة التجار فرنساويين
أمام القاضي أو السنجق بيك (١) أو الصوباشي وغيرهم
من المأمورين ، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي .
ومن جهة أخرى يكون مصرحا لهم بالتباع شعائر دينهم ،

(١) السنجق كلمة تركية معناها العلم أو اللواء . وأصبحت تطلق
على القسم من الولاية الكبيرة . ولا يزال مرادفها في اللغة العربية هي اللواء
يطلق على المعنى نفسه في بعض البلاد العربية . فالسنجق هو الحاكم هذا
الجزء من الولاية كالمدير أو المحافظ عندنا .

ولا يمكن جبرهم على الاسلام ، او اعتبارهم مسلمين ،
ما لم يقرؤا بذلك غير مكرهين .

البند السابع : لو تعاقد واحد او أكثر من رعايا فرنسا
مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه
نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بها تعهد به ،
فلا يسأل القنصل أو ألقارب الغائب أو أى شخص فرنساوى
آخر عن ذلك مطلقا . وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزما
بشئ بل عليه أن يوفى طلب المدعى من شخص المدعى عليه
أو أملاكه لو وجدت بأراضى الدولة الفرنسية ، أو كان له
أملاك بها .

البند الرابع عشر : لو هرب أحد الأرقاء المملوكين
العثمانيين واحتوى فى بيت أو مركب أحد فرنساويين ،
فلا يجبر فرنساوى الا على البحث عنه فى بيته أو مركبه .
ولو وجد عنده يعاقب فرنساوى بمعرفة قنصله ، ويرد
الرقيق لسيده .



اشتراطات فرانسوا لدول اخرى :

هذه هى بعض بنود هذا الاتفاق الغريب . . ومن العجيب
أن فرانسوا الأول لم يكتف بهذه الامتيازات لنفسه ،
ولكن اشترط أن يكون لـ « البابا » . . وملك انجلترا أخيه
وحليفه الأبدى . . وملك نيقوسيا . . الحق فى الاشتراك
بمنافع هذه المعاهدة ، لو أرادوا ، بشرط أنهم يبلغون

تصديقهم عليها الى جلاله السلطان ، ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضى من هذا اليوم ؟؟!! .

كان اتفاقا غريبا حقا . . اباح السلطان بموجبه للقناصل الفرنسيين الاختصاص بالفصل في جميع الدعاوى « المدنية » و « الجنائية » الخاصة بالفرنسيين طبقا للقانون الفرنسى ؟؟!! .

كما سمح بحضور مندوب عن القنصل الفرنسى امام محاكم الباب العالي عند نظر الدعاوى بين الأتراك والفرنسيين .

ولا تسمع الدعوى او شهادة مقدمها الا بحضور ترجمان القنصل . فان لم يحضر الترجمان ، فلا تسمع الدعوى او الشهادة ؟؟؟!! .

كان اتفاقا غريبا حقا . . يوجب على القناصل ، ويبيح لهم معا ، أن يسمعوا وأن يقضوا فيما بين التجار من رعايا ملكهم ، دون أن يتعرض لهم ، أو أن يمنعهم ذلك القاضي الشرعى ، أو أى سلطة أخرى من السلطات المحلية .

وهكذا منح هذا الاتفاق لأول مرة سيادة قانونية وقضائية لسكان قطر بأكمله في عموم السلطنة العثمانية . . . وكان العهد قبل ذلك أن تمنح مثل تلك الحقوق في ثغور الدولة العلية ، ولسكان الثغور ، كالبندقية ، وجنوا ، ومرسيليا . . ولكن كان هذا اول اتفاق من هذا النوع . .

وأصابته تولى أخرى اتفاقات من هذا الطراز ، فحصلت جمهورية البندقية « فينيسيا » على امتياز في سفينة

١٥٤٠ . ثم انجلترا في سنة ١٥٨٣ . ثم هولندا في سنة ١٦١٣ .

الامتياز الأكبر :

كان اتفاق ١٥٣٥ محددًا بمدة معينة . ولكن ظل يتجدد عدة مرات حتى سنة ١٧٤٠ م . أى نحو أكثر من مائتى سنة .

وفي سنة ١٧٤٠ منح الخليفة العثماني (محمود خان الأول) لفرنسا امتيازًا أكثر فصولًا ، وأبعد مدى في المنح والعطاء سمي « الامتياز الأكبر » ، إذ وسع الدائرة من المنازعات التي تكون بين أبناء البلد الأجنبي الواحد ، إلى المنازعات التي تكون بين الأجانب أنفسهم ، ولو اختلفت جنسياتهم . فقد جاء في هذا الاتفاق الذي سمي الامتياز الأكبر :

« إذا ثارت منازعات بين القناصل والتجار الفرنسيين وغيرهم من قناصل وتجار دولة (مسيحية) جاز لهم باتفاق الخصوم وبناء على طلبهم ، أن يحتكموا إلى سفرائهم لدى الباب العالي . وإذا لم يشاءوا أن يحتكموا إلى الباشا أو القاضي أو غيرها من السلطات المحلية ، فلا يجوز لهؤلاء أن يلزموهم بالخضوع لحكمهم ، أو أن يزعموا لأنفسهم حق الاشتغال بأمرهم » .

« وإذا كان النزاع بين أجناب وعثمانيين ، فللحاكم المحلية صاحبة الولاية في الأقضية الصغرى . فإذا تجاوزت القضية أربعة آلاف قرش اختص بها الديوان السلطاني وحده » .

وعلى القاضي ألا يسمع القضية إلا بحضور المترجمان
الفرنسي !!... وإذا غاب المترجمان عن الجلسة ، مما يقتضى
تأجيل الجلسة ، فينبغى على الفرنسيين أن يبادروا الى أن
ينبؤوا عنه آخر » .

ولم يكن هذا الاتفاق مؤقتا ، أى محددًا بمدة معينة ،
ولكنه نص على أن حقوق الأجانب ثابتة بدون حاجة الى
تجديدها !! » .

واعطت فرنسا لنفسها بنص صريح في هذا الاتفاق
« حق الاشراف على الشؤون الدينية للمسيحيين الأجانب
جميعا في الدولة العلية » .

وهذا الامتياز الأكبر حصلت على مثيل له دول أخرى ...
« الولايات المتحدة الأمريكية » في سنة ١٨٣٠ .. و « بلجيكا »
في سنة ١٨٣٨ . وماكاد ينتهى القرن الثامن عشر ، حتى
منحت الامبراطورية العثمانية امتيازًا لجميع ممالك أوروبا
ما غدا سويسرا .

وهكذا رفعت القوانين الوضعية أعلامها فوق أرض
الخلافة الاسلامية .. قوانين فرنسية .. وانجليزية ،
وأمركية ، ويونانية ، وهولندية .. بل وقوانين يهودية
ومسيحية .

الامتيازات الأجنبية في مصر :

هذه الامتيازات شملت مصر بحكم تبعيتها لدولة الخلافة
العثمانية .. وابتلى الله هذه الأمة بحكام هاموا جنونا

بالأجانب حتي ان اسماعيل باشا كان يعمل لجعل مصر قطعة
من أوروبا ..

وكان هذا الجنون بالحب الأوربي . سببا في ازدياد
سلطان الأجانب في مصر .. وتبعاً لازدياد سلطان الأجانب
السياسي ، ازداد سلطان الامتيازات القضائي وذاقت مصر
الأميرين من هذه الامتيازات .

كان المصري اذا رفع دعوى ضد الفرنسي ، فعليه
أن يرفعها أمام القنصلية الفرنسية لينحكم فيها القنصل
الفرنسي . فاذا صدر الحكم لصالح المصري ، ففي استطاعة
الفرنسي استئناف الحكم أمام محكمة « استئناف اكس »
في فرنسا . وعلى المصري في هذه الحالة السفر الى فرنسا
أو توكيل محام فرنسي .

هكذا كل حكم يصدر من هذه المحاكم القنصلية ضد
أجنبي ، يستأنفه في عاصمة بلاده في روما أو باريس أو لندن
مثلاً . واما أن يسافر المصري الى هنسك يياشر القضية
بنفسه في جلساتها العديدة ، واما أن يوكل محاميا أجنبيا .



الشمر، الذي دفعناه غاليا :

المساويين الوضعية مقابل إلغاء الامتيازات الأجنبية

هكذا يتضح أن ما صنعه دولة الخلافة العثمانية ،
من منح الامتيازات القضائية لغير المسلمين ، كان خطيئة
كبرى ، تخالف الشريعة الفراء .

لقد تخلت الدولة عن سيادتها القضائية ، وتخلت
عن سيادة الشريعة الكاملة على أرضها ، وربطت نفسها
بامتيازات دائمة .

وذاقت دولة الخلافة الأمرين من هذه الامتيازات
ومن سلطان القناصل على أرض المسلمين ، ومن استهانة
الأجانب بالحقوق والواجبات وهم في مأمن من قصاص
الشريعة وعدالتها .

وشعرت دولة الخلافة أنها وقعت في مأزق خطير ..
ولكن كيف السبيل الى الخروج منه ؟ .

كان في استطاعة دولة الخلافة إلغاء الامتيازات بقرار منها ، لأنها ما كانت الا منحة منها ، ولو أنها أخذت صورة اتفاق ومعاهدة .. ولكن كانت دولة الخلافة قد وصلت الى حالة من الضعف ، ما كانت تستطيع معها أن تتفرد بإصدار قرار إلغاء الامتيازات .

ولم يكن هناك سبيل أمام دولة الخلافة ، إلا النخلى عن الشريعة وتطبيقها .. أى فصل الدين عن الدولة .. لأن فرنسوا ومن على شاكلته ، ما قصدوا بالامتيازات ، سوى عدم الخضوع للشريعة ، وتعطيل اقامتها وتطبيقها جزئيا .

اقوالهم خير شاهد :

ولذا لما طلبت دولة الخلافة إلغاء الامتيازات ، خوطبت بصراحة ، ان الامتيازات لن تلغى الا يوم يفصل قانوننا عن الدين .

وهذا ما قاله دور روزاس صراحة :

— انه في اليوم الذى تصبح فيه القوانين العثمانية مفسولة فعلا عن الدين يصح الكلام في إلغاء الامتيازات (١) .

كانت الامتيازات الأجنبية سلطانا ، وقف بالمرصاد ضد الشريعة القراء في بلاد المسلمين فما هو ذا مستر شلنون ايموس — وكان مستشارا قضائيا انجليزيا يعمل في خدمة الحكومة المصرية قال :

(١) دور روزاس ١٢/١ و ٢٢ .

— ان الامتيازات الأجنبية — بعد الكنيسة — أنجح مؤسسة دولية في التاريخ .

وها هي ذي نقابة المحامين المختلطة في مصر ، لم تتورع ان تقول في بيان لها بمناسبة انشاء المحاكم المختلطة :

— ان الامتيازات الأجنبية بين الشرق والغرب ، تهب أبناء الغرب وضعا قانونيا خارج الدين المسيحي للاحتفاظ لهم بأوضاعهم الخاصة وبالطابع الدولي .

أى أن القوانين الوضعية التي جاءت بها الامتيازات التي تحميها المحاكم المختلطة ، تحقق ما ينشده هؤلاء الصليبيون ، دون حاجة الى الزج بالدين المسيحي .



زحف القوانين الوضعية :

لقد استحوالت الامتيازات الى سرطان خبيث مشئوم . . ولم تجد الدولة أمامها من وسيلة للخروج من هذا المأزق ، الا بالبذء في التحلل من الصبغة الدينية في قوانينها ، لتقدم الدليل للدول الأجنبية ، حتى تحصل على رضائهم ، لالغاء هذه الامتيازات .

وبدأت حركة زحف القوانين الوضعية ، وأول ما بدأت به دولة الخلافة ، انشاء محاكم الحقوق ، وهى محاكم مدنية بجانب المحاكم الشرعية .

(م ٣ — الشريعة الاسلامية)

ثم أنشأت محاكم تجارية مكونة من قضاة عثمانيين وأجانب .

وفي سنة ١٨٥٠ وضعت قانون التجارة على غرار المجموعة الفرنسية !! .

وفي سنة ١٨٥٥ أصدرت قانون عقوبات عثمانى باسم « قانون نامة السلطاني » و « قانون الجزاء الهمايوني » .

وانتهزت تركيا فرصة عقد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، فتقدمت اليه طالبة الغاء الامتيازات نظرا لاضرارها بمصالح العثمانيين والأجانب على السواء . واستندت تركيا في طلبها هذا الى الإصلاحات الكبيرة التي أدخلتها على نظمها التشريعية والقضائية والادارية ، وأخذها بأسباب المدنية الأوربية ، اذ أنشأت محاكم مدنية بدلا من المحاكم الشرعية التي اقتصرت اختصاصها على مسائل الأحوال الشخصية . ولكن دول المؤتمر رأت أن كل ما تقدم ، لا يكفي ، ورفضت الغاء الامتيازات !! .

((الخط الهمايوني)) بالغاء امتيازات اهل الذمة :

شعرت دولة الخلافة بالمرارة لنقصان سيادتها القضائية وشعرت بأنها فقدت الكثير من عزتها بسبب ذلك وبدأت تبذل محاولات لاسترداد هذه السيادة . وهي وان لم تستطع استعادة سلطانها على الأجانب « المستأمنين » بسبب الامتيازات الممنوحة لهم ، فلا أقل من أن تستعيدوها بالنسبة للذميين من رعاياها .

فأصدرت في ١٨ فبراير ١٨٥٦ « الخط الهمايوني »
الذي نظمت به اختصاص مجالس الطوائف غير الإسلامية .
ونص هذا الخط على ما يأتي :

- الشريعة الإسلامية هي القانون العام في المعاملات .
- سلخ المنازعات التجارية والجنائية من المجالس المالية .
- إبقاء الاختصاص للمجالس المالية بالنسبة لمنازعات الأحوال الشخصية ، بشرط اتحاد الملة وتراضى الخصوم ،
والا انعقد الاختصاص للقضاء الشرعي .

ولا شك أن إصدار الخط الهمايوني ، كان خطوة جلية
استعادت به دولة الخلافة سيادتها القضائية على أهل الذمة
واستعادت الشريعة الإسلامية سلطانها القضائي ، على
جميع رعايا دولة الخلافة العثمانية ، مسلمين كانوا أو ذميين .
وفي جميع المجالات ، فيما عدا منازعات الأحوال الشخصية ،
بشروط معينة .

ونظرا لخطورة هذه الخطوة وأهميتها ، قرئت نصوص
هذا الخط الشريف في حفل عام ، تحت رئاسة السلطان
عبد الحميد ، وحضره العلماء والوزراء ، ورجال السلك
الأجنبي وكبار الموظفين . وقصد السلطان بهذه الفخامة
والأبهة ، الدلالة على حصول حدث عظيم ، والمساواة بينهم
جميعا ، بغض النظر عن اختلاف دياناتهم .

مجلة الأحكام العدلية - مفخرة الخلافة العثمانية :

وحاولت دولة الخلافة المحافظة على سلطان الشريعة .

ففى سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٧٦ م) فكرت دولة الخلافة فى أن تقوم بأمجد عمل تشريعى فى تاريخها ، بأن تقنن أحكام الشريعة فى المعاملات .. وكلفت الحكومة جماعة من العلماء ، طلبت منهم التزام المذهب الحنفى ، دون التقيد بالرأى الراجح ، مع مراعاة الأخذ بالقول الموافق لصالح الناس فى المذهب الحنفى ، وإن كان خلاف ما جاء بظاهر الرواية .

واستمر عمل اللجنة من سنة (١٢٨٥ الى ١٢٩٣ هـ) (١٨٦٨ الى ١٨٧٦ م) وأصدرت مجموعتها التى سميت بمجلة الأحكام العدلية . وصدر الأمر بالعمل بها فى تركيا والدول التى تدور فى فلكها فى ٢٦ شعبان ١٢٩٣ هـ .

وتعتبر مجلة الأحكام العدلية التقنين الرائد فى التشريع الإسلامى .. وتعتبر أفضل عمل تشريعى تعزز به وتفخر دولة الخلافة العثمانية .

وكان اقبال دولة الخلافة على مثل هذه الخطوة ، عائقا لاشك فيه فى الغناء الامتيازات ..

أتاتورك يعطل الشريعة :

وأخيرا سقطت دولة الخلافة على يد الغازى الدكتاتورى مصطفى كمال أتاتورك ، الذى قاومها أشد المقاومة .

● فى ٢٩ اكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمعية الوطنية الغاء السلطنة ، وانتخاب مصطفى كمال رئيسا لها .

● وفى ٣ مارس ١٩٢٤ قررت الجمعية الوطنية الغاء

الخلافة الاسلامية ، فقضت على رباط الحكم ، الذى يربط
الامة الاسلامية كلها وأعلنت الجمهورية بدلا من الخلافة .

● وفى نفس الجلسة ، أصدرت الجمعية قانون الغاء
وزارتى الشريعة والأوقاف ، والاكتفاء بتعيين رئيس للشئون
الدينية .

● ثم تقرر الغاء المحاكم الشرعية ، وازادة أعمالها
الى المحاكم المدنية .

● ثم ألغى المدارس والمؤسسات الدينية ، اكتفاء
بالمعاهد المدنية ، وجعل انشاء المدارس قاصرا على وزارة
المعارف . ثم غالت الدولة فى تضيق التعليم الدينى .

● وأخذت أجهزة الاعلام والتعليم والثقافة تنفث
سمومها ، ان الدين الاسلامى ، كان من دواعى تأخر الدولة
وجمودها .

● واسترسلت الجمهورية فى غلوائها ، فقررت الغاء
التشريع الاسلامى ، وأطلقت عليه « شريعة عتيقة »
واستبدل به القانون المدنى السريى (١) .

(١) راجع تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء
أتاتورك من سلسلة اخترنا لك - مطبعة دار المعارف المصرية .

خطبة عصمت باشا في لوزان :

صنعت تركيا كل هذا ، لتندمج في المجتمع الأوربي ،
وتتخلص من قيود الامتيازات الأجنبية ، حتى ان الوزير عصمت
باشا ، توجه الى مؤتمر لوزان في سنة ١٩٢٣ ، وخطب
في المؤتمرين خطبة ابان فيها « مقدار تفسير الظروف
اذ أصبحت تركيا دولة ذات ثقافة اوروبية ، واصبح لها ثنائونها
الوضعي فزال بذلك اساس الامتيازات » .

ومما قاله عصمت باشا : ان احترام العهد يجب
الا يؤدي الى الانتحار (١) .

وبالرغم من هذا ، حاولت بعض الدول أن تجعل الغاء
الامتيازات تدريجيا ، الا أن باقى الدول رفضت هذا ، بعد
أن اتضح اتجاه تركيا الجديد رفض التحرير بالاسلام ،
وقبول الاسترقاق بالقوانين الغربية ، والكفر العلماني .
وهكذا لم تقبل الدول الأوربية الغاء الامتيازات ، الا بعد
أن دفعت دولة الخلافة الثمن غاليا .. وهو التحلل . الكامل
من تطبيق الشريعة الغراء .

* * *

القوانين الوضعية في مصر :

وما حدث في تركيا حدث في مصر .. فقد أدت الامتيازات

(١) القانون الدولي الخاص للدكتور حامد زكى ط ١٩٤٠ .

الأجنبية الى حلول القوانين الوضعية محل الشريعة
الإسلامية ..

وبدأت المحاولة حين كان نوبار باشا الأرمنى وزير
خارجية مصر فى عهد الخديو اسماعيل .. فبدلاً من أن يطلب
الغاء الامتيازات الأجنبية ، اقترح انشاء محاكم مختلطة ،
يتولى الحكم فيها قضاة مختلفو الجنسيات ، للفصل
فى المنازعات التى بين الأجانب أنفسهم ، أو بين الأجانب
والمصريين .. ورحبت الدول الأجنبية بهذه الفكرة ، ووافقت
عليها ، على أن تكون مجموعة القوانين التى تطبقها هذه
المحاكم « لاتينية » لا شرعية .

وطبعاً وافق نوبار ، وعهد الى صديق له يدعى
« مانورى » وهو محام فرنسى كان يقيم بالاسكندرية وضع
هذا القانون . وفى أول فبراير ١٨٧٦ افتتحت هذه المحاكم
المختلطة .. وبدأ أول تطبيق للقوانين الوضعية فى مصر
فى المحاكم المختلطة بصفة رسمية .. وكان هذا القانون
المصرى من صنع « مانورى » المحامى الفرنسى !! .

ثم جاء الاحتلال البريطانى الى الاسكندرية فى ١١ يولية
١٨٨٢ .. ودخلت قوات الاحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر
١٨٨٢ .. ولم يمض على دخولهم شسهران ، حتى اجتمع
مجلس النظار (الوزراء) فى ٢ نوفمبر ١٨٨٢ ، وتقدم حسين
فخرى باشا ناظر الحقانية بمذكرة طالباً الأخذ بالقوانين
الوضعية فى المحاكم الأهلية على نسق المحاكم المختلطة .
وقال مصطفى رياض باشا رئيس المجلس صراحة ، انه يخشى
إذا لم يتم هذا ، أن يحصل اللوم من الأجانب وربما أجبروا
فيما بعد على شىء لا يعلم ماذا يكون .

وطلب حسين فخرى جعل القوانين الأهلية مأخوذة من قوانين المحاكم المختلطة ، وطلب أن يصير انتخاب بعض القضاة الأجانب الموجودين بالمحاكم المختلطة في المحاكم الأهلية ويصير تعيينهم في الدرجات العليا .

وعهدت الحكومة الى الأستاذ « موريونديو » وهو ايطالى الجنسية أن يضع قانون المحاكم الأهلية المصرى وافتتحت المحاكم الأهلية في ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ لتحكم بالقانون الوضعى بين المصريين أنفسهم ، بدلا من الشريعة الاسلامية .

وبعد أن خضعت مصر للقوانين الوضعية على هذه الصورة ، استطاعت بعد أكثر من خمسين عاما ، إلغاء الامتيازات بمعاهدة مونثرو سنة ١٩٣٦ التى بمقتضاها ألغيت المحاكم المختلطة ، والامتيازات الأجنبية ، واطمأنت الدول الأجنبية أن مصر وقعت تماما في براثن القوانين الوضعية ، ولن تعود الى تطبيق الشريعة الاسلامية . ومع هذا فقد اشترطت الدول الأجنبية على مصر معاهدة مونثرو على :

« ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث !! » .

ومفهوم التشريع الحديث . . هو التشريع الوضعى . . ولكن لا قيمة لهذا التيد من الناحية الدولية ، ولا يمنعنا من تطبيق الشريعة اذا أردنا .



الشريعة والقانون

أوضحنا خطورة التهاون والتسامح في تطبيق الشريعة الإسلامية على الأجانب . . وأوضحنا أن هذا التفريط كان له أسوأ العواقب في تاريخنا . . فقد أمضت هذه الأمة حقبة مشئومة من الزمن بسبب ما عانت من السرطان الخبيث المسمى بالامتيازات الأجنبية وهذا درس تاريخي يجب ألا ننساه .

ونحن حينما نقدم على تطبيق الشريعة الإسلامية ،
يتعين أن نضع في الاعتبار ، أنها يجب أن تطبق على كل من
يتواجد على أرضنا ، مسلما كان أم غير مسلم ، ذميا كان
أو مستأمنا ، وطنيا كان أم أجنبيا .

وهذه القاعدة ليست مقررة في الشريعة فحسب ،
ولكنها مقررة أيضا في القانون .

يقول د . رعوف عبيد في مؤلفه « مبادئ القسم العام
من التشريع العقابي المصري » ص ٨٩ طبعة ١٩٦٤ .

((يعتبر التشريع العقابي من القوانين المتعلقة بسيادة

الدولة على اقليمها . ومن ثم فان من القواعد المستقرة في العالم اجمع قاعدة اقليمية القوانين العقابية .

فكل من يرتكب جريمة في دولة من الجرائم المعاقب عليها في هذه الدولة ، يجب معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في قانون هذه الدولة ، دون ماتفرقة بين وطنى واجنبى .

هذا هو حكم القانون الوضعى . . وهو ايضا من قبل حكم الشريعة الاسلامية .

راى الشيخ محمد ابو زهرة :

يقول استاذنا الامام الشيخ محمد ابو زهرة في كتابه « الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامى — العقوبة » :

« كل من يقيم في الديار الاسلامية تقام عليه الحدود الاسلامية ، ذلك ان الحدود انما هي حق الله تعالى ، وقد جاءت لاقامة مجتمع فاضل . فاقامتها نفى للخبث عن المجتمع وهي من قبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بيد ان الدولة هي التى تتولاه . واذا لم يقم ولى الامر بالحدود ، فقد هدم البناء الاجتماعى . ويمكن للرديلة ان يستشرى شرها ، وبذلك يتفاقم امرها . »

« وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « مثل المدهن في حدود الله تعالى ، كمثل قوم استهموا في سفينة ، بعضهم في اعلاها ، وبعضهم في اسفلها . فكان الذى في اسفلها يمر بالماء على من في اعلاها ، فتأثروا به ، فاخذ ينقر اسفسل

السفينة بالفأس . فسألوه ، فقال لقد تأثيتم وأنا أريد الماء ولا بد لي منه . فان أخذوا على يديه نجا ونجوا ، وان تركوه هلك وهلكوا معه » .

وهكذا سفينة الجماعة الإسلامية . كل جريمة ، خرق في بنائها . فان أخذ على يد من يخرقونها ، نجت سفينة الجماعة وسارت في طريق الفضيلة . وان تركت الحدود ، غرقت السفينة في بحر من بحر الرذيلة ، ووقعت في فتن تمسج كموج البحر .

واذا كانت الحدود لحماية الفضيلة ، فانه يجب أن يخضع لها كل الذين يقيمون في الديار الإسلامية ، سواء أكانوا مسلمين أم كانوا غير مسلمين ، لانهم أقاموا بين المسلمين ، على أن لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، ولا تفاوت بينهم ، بل الجميع على سواء » .

ثم يقول فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة : « هذه قاعدة مقررة ثابتة » .

رأى جمهور الفقهاء :

ثم يقول فضيلته في نفس المرجع :

« لقد قال جمهور الفقهاء ان الحدود تطبق على كل من يقيمون في الديار الإسلامية ، ايا كانت ملتهم وأيا كانت دولتهم مادامت تظلمهم شمس الديار الإسلامية . لان هذه العقوبات ، لدفع الفساد عن الجماعة الإسلامية . فكل جريمة تقع فيها فساد . وعدم العقاب عليها ترك للشر ينمو ويزيد ويشيع .

فان الجرائم كالاداء ، لا تقتصر على موضع المرض بل تتجاوزها الى غيره ، كما قال الشاعر :

وجانيك من يجنى عليك وقد
تعدى الصحاح مبارك الجرب

فحيث كان المرض .. يجب القضاء عليه ، من غير التفات الى جنسه أو دينه ، ولان النصوص الموجبة للعقاب عامة ، لا تخصيص فيها . فلا تختص بأشخاص دون غيرهم ، ولان عدم اقامة الحد تعطيل للحدود ، وهو اثم عظيم .

هذا هو نظر الجمهور ، ومعهم أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه ، أما أبو حنيفة فقد قرر ان الذمى تسرى عليه الحدود ما عدا الشرب . أما المستأمن فان الحدود تنقسم عند أبي حنيفة بالنسبة له قسمين :

حدود خالصة لله تعالى ، وهي الحدود كلها ما عدا حد القذف .

وحد القذف يقام عليه لحق المسلم في التعدي على عرضه ، وغيره من الحدود لا يقام عليه .

الحد على الممثلين السياسيين :

ويقول الامام الشيخ محمد أبو زهرة في مرجعه المذكور :

« وقد يقال ان الممثلين السياسيين لا يخضعون في العقوبات الا لقوانين بلادهم ، واذا رأى من بعضهم انحراف

عن الجادة ، طلبت الدولة التي يقيمون ممثلين بها من دولتهم سجنهم ، لأنه غير مرضي عن اقامتهم . فهل يعفون من اقامة الحدود الشرعية ، اذا ارتكبوا ما يوجبها .

واقول في الجواب عن ذلك انه لاشك ان هذا عرف سياسي ، وان المعروف عرفا كالمشروط شرطا . ولكن يجب ان نعلم ان العرف انما يؤخذ به اذا لم يخالف نصا شرعيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم (كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط) . ولقوله صلى الله عليه وسلم أيضا : (المسلمون عند شروطهم ، الا شرطا احل حراما ، او حرم حلالا) . وقال صلى الله عليه وسلم (كل صلح جائز الا صلحا احل حراما او حرم حلالا) .

وعلى ذلك نقول : انه اذا اشترط صراحة في التمثيل السياسي عدم اقامة الحدود على الممثلين السياسيين ، فان الشرط يكون باطلا . واذا كان العرف على انهم يعفون من اقامة الحدود عليهم ، فهو عرف فاسد ، يعارض النصوص القرآنية ، فلا يلتفت اليه . هذا هو تطبيق رأى جمهور الفقهاء .

اما تطبيق رأى ابي حنيفة فيجعل شرط اقامة الحدود الولاية الحقيقية والحكمية . ولذا لا تقام الحدود على المستأمنين فانه يتسع لاعفاء الممثلين السياسيين من اقامتها . ولكن يجب ان ينبه الى ان من يرتكب ما يوجب اقامة الحد منهم ، يخرج فورا ، حتى لا يكون بقاءه فيه تحريض على الفساد ودعوة اليه » .

تفصيل اقوال الفقهاء :

ويعرض الاستاذ الشهيد عبد القادر عودة — رحمه

الله - في كتابه (التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون
الوضعي) آراء الأئمة بالنسبة لسريان التشريع الجنائي على
المكان أى بالنسبة لتطبيق مبدأ اقليمية التشريع الجنائي (١)
رأى يرى تطبيق الشريعة على الجرائم التي ترتكب في دار
الاسلام في أى مكان في داخل حدود الدولة الاسلامية ايا كانت
الجريمة ، وسواء كان مرتكبها مسلما أو ذميا ، لان المسلم
ليس له قانون غير الشريعة ، ولا يجوز له أن يرضى لنفسه
قانونا غيرها ، ولأن الذمى ، التزم أحكام الاسلام ، التزاما
دائما بقبوله عقد الذمة الدائم .

أما من يقيم اقامة مؤقتة في دار الاسلام ، فلا تطبق عليه
أحكام الشريعة إذا ارتكب جريمة تمس حقا لله ، أى تمس
حقا للجماعة . وإنما يعاقب بمقتضى الشريعة ، إذا ارتكب
جريمة تمس حقا للأفراد .

رأى أبى حنيفة :

ويعلل أبو حنيفة إعفاء المستأمن بأنه لم يدخل دار
الاسلام للاقامة ، بل لحاجة يقضيها كتجارة أو رسالة أو مجرد
المرور ، وليس في الاستئمان ما يلزمه بجميع أحكام الشريعة
في الجرائم والمعاملات ، بل هو يلزم فقط بما يتفق مع غرضه
من دخول دار الاسلام ، وبما يرجع الى تحصيل مقصده ،
وهو حقوق العباد . فعليه أن يلزم الانصاف ، وكف الاذى ،
مادما قد التزمنا له بتأمينه بانصافه وكف الاذى عنه . ولما
كانت جرائم القصاص والقذف ، مما يتعلق بحقوق العباد ،
ويمسها أساسا شديدا ، فإن المستأمن يؤخذ بهاتين الجريمتين

(١) ج ٢٨٠/١ - ٢٩٠ .

كما يؤخذ بغيرهما من الجرائم ، التي تمس حقوق الافراد ، كالغضب والتبديد . اما ما عدا ذلك من الجرائم التي تمس حقوق الافراد ، فلا يسأل عنها ولا تلزمه عقوبتها ، سواء كانت هذه العقوبات خالصة لله تعالى ، او يغلب فيها حق الله تعالى كالزنا والسرقه (١) .

رأى أبى يوسف :

وهو من فقهاء المذهب الحنفى . وهو يخالف أبى حنيفة فى رأيه ويرى أن الشريعة الاسلامية تسرى على كل المقيمين فى دار الاسلام ، سواء كانت اقامتهم دائمة كالمسلم والذمى ، او كانت اقامتهم مؤقتة كالمستأمن . وحجته فى ذلك أن المسلم يلزمه اسلامه بالتزام أحكام الاسلام ، وان الذمى ملزم بأحكام الاسلام التزاما دائما بمقتضى عقد الذمة الذى بضمن له الامان الدائم . اما المستأمن فيلتزم أحكام الاسلام بمقتضى عقد الامان المؤقت الذى خوله الاقامة المؤقتة فى دار الاسلام وبقبوله دخول دار الاسلام . لانه بطلبه دخول دار الاسلام ، قد قبل أن يلتزم أحكام الاسلام مدة اقامته ، ولانه لما منح اذن الاقامة منحه على هذا الشرط ، فصار حكمه حكم الذمى . ولا فرق بينهما الا أن الذمى امانه مؤبد ، والمستأمن امانه مؤقت . ولهذا يعاقب المستأمن مهما قصرت مدة اقامته على الجرائم التي يرتكبها فى دار الاسلام ، سواء تعلقت هذه الجرائم بحقوق الجماعة او بحقوق الافراد (٢) .

وجه الخلاف فيما سبق بين نظرية أبى يوسف ونظرية أبى حنيفة . ينحصر فى تطبيق الشريعة على المستأمن ، فأبو

(١) شرح فتح القدير ١٥٥/٤ و ١٥٦ .

(٢) بدائع الصنائع ١٣٤/٧ .

يوسف يرى تطبيق الشريعة على المستأمن في كل الأحوال ،
وأبو حنيفة لا يطبق الشريعة على المستأمن الا في الجرائم
التي تمس حقوق الافراد دون غيرها من الجرائم .

رأى مالك والشافعي وأحمد : ويرى مالك (١)
والشافعي (٢) وأحمد (٣) ان الشريعة تطبق على كل جريمة
ترتكب في أى مكان داخل حدود دار الاسلام ، سواء كان
مرتكب الجريمة مسلما أو ذميا أو مستأمنا . لان المسلم ملزم
بطبيعة اسلامه بأحكام الشريعة ، والذمي ملزم بأحكام
الشريعة بعقد الذمة الذي التزم بمقتضاه أحكام الاسلام التزاما
دائما في مقابل الامان الدائم ، والعصمة الدائمة لنفسه ولماله .
والمستأمن ملزم بأحكام الشريعة بطلبه الامان ، ودخوله ارض
الاسلام بعقد اعطائه الامان . فحكمه حكم الذمي . ولا يختلف
المستأمن عن الذمي الا في ان المستأمن اقامته بدار الاسلام
مؤقتة ، والذمي اقامته مؤبدة . واذا هرب المستأمن من دار
الاسلام بعد ارتكابه جريمة ، فلا تسقط العقوبة بهريه ،
وخروجه من دار الاسلام ، بل تستوفى العقوبة ، حين القدرة
عليه .

وهكذا يتضح ان جمهور الفقهاء يرون غير ما رأى
أبو حنيفة . فأبو حنيفة يرى ان المستأمن لا يخضع لأحكام
الشريعة اذا ارتكب جريمة تمس حقا لله ، أى حقا للجماعة .
وانما يعاقب اذا ارتكب جريمة تمس حقا للأفراد . وخالفه
في هذا صاحبه أبو يوسف ومالك والشافعي وأحمد ، اذ يرون

(١) مواهب الجليل ٣/٣٥٥ ، ١٦٥ — المدونة ١٦/٩١ .

(٢) المهذب ٢/٣٥٨ .

(٣) المغنى ١٠/٤٣٩ و ٥٣٧ — الشرح الكبير ١/٢٨٣ .

**نطبق الشريعة على كل جريمة ترتكب في أى مكان في ديار
الاسلام سواء كان مرتكبها مسلما أو ذميا أو مستأمنا .**

رد على رأى أبى حنيفة :

**يقول الأستاذ ((عبد القادر عودة)) رحمه الله تعليقا
على رأى أبى حنيفة :**

« هذه هي نظرية أبى حنيفة في سريان الشريعة
الاسلامية على المكان . وقد كان لرايه في عدم سريان الشريعة
على المستأمن ، أثر سيء على البلاد الاسلامية ، لأن رايه اتخذ
أساسا وسندا في منح الامتيازات الاجنبية للمستأمنين أى
من نسميهم اليوم بالاجانب . وكنا يعلم مدى ما قاسته البلاد
الاسلامية ، وما تزال تقاسيه من آثار هذه الامتيازات التي
منحت للاجانب ، وقت ضعفهم وقوة المسلمين ، لتشجيع
الاجانب على دخول دار الاسلام وتؤمنهم على أنفسهم وعلى
أموالهم ، فأصبحت بعد ضعف المسلمين ، سببا لاستغلال
المسلمين ، وتضييع حقوقهم واستعلاء الاجانب عليهم » (١) .

**وقال استاذنا ((الشيخ محمد ابو زهرة)) رحمه الله
وهو من الاحناف - ردا ايضا على رأى أبى حنيفة :**

« هذا نظر أبى حنيفة ، وتلك وجهته ، ومهما يكن لها
من بيان عقلى أو منطقى فهي من الفاحية العلمية غير سليمة ،
وذلك كما قررنا من قبل أن هذه الحدود شرعت لدفع الفساد
في الارض . وأن من يدخل ديار الاسلام ، يلتزم بدفع الفساد

(١) التشريع الجنائى الاسلامى ٢٨٥/١ .

وانه لغريب كل الغرابة ، أن يدخل ويسرق ويزنى ولا يعاقب .
ولكن يظهر أن أبا حنيفة انساق وراء نزعته في الحرية الدينية
التي يقررها لغير المسلمين ، وراء ما سماه السيادة الحكيمة
والفعلية للدولة .

وقد طبقت الدولة العثمانية رأى أبى حنيفة ، فنشأ
ما سمي بالامتيازات الأجنبية ، فكانت غلا في عنق هذه الدولة
ثم في أعناق الأقاليم التي كانت تابعة لها . حتى أنقذها الله
تعالى منها « (١) » .

رأى الدكتور عبد الحميد بدوى فى الامتيازات :

وهذا الذى قاله العالمان الاسلاميان الجليلان عبد القادر
عوده ومحمد أبو زهرة - رحمهما الله - قاله أيضا الدكتور
عبد الحميد بدوى - رحمه الله - القانونى الضليغ وأول
قاضى اسلامى فى محكمة العدل الدولية . فردا على تساؤل :
كيف قبل آل عثمان الامتيازات ؟ قال :

« فى البلاد الاسلامية ، كان عمل الشارع يختلط فى كثير
من الاحوال بفعل الأئمة المجتهدين والقضاة . ولا يكاد ولى
الامر يحتاج الى أكثر من إذن القضاة ، باتخاذ مذهب بعينه
أساسا للحكم ، فيما يرجع اليهم من الاقضية ، فتصبح أقوال
المذهب وطرق الترجيح فيه ، وأصول التفريع عنه ، هى كل
القوانين المعتمدة . (٢) » .

(١) الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى - العقوبة ص ٣٠ .

(٢) الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية ج ١ .

ومعنى هذا ان خلفاء آل عثمان ، لم يكن يتوافر فيهم شرط
من شروط الحكم ، الا وهو شرط العلم .

فامام المسلمين يجب ان يكون عالما . وقد قال امام
الحرمين (١) بشأن هذا الشرط « هذا متفق عليه » وذكره
الغزالي (٢) على انه مجمع عليه ، وايد ذلك الرملى (٣) اذ
قال (بل حكى فيه الاجماع) .

ويجيب البغدادي موضحا الحد الذى ينبغى ان ينصل
اليه علم الامام فيقول « واقل ما يكفيه منه ان يبلغ مبلغ
المجتهدين فى الحلال والحرام وسائر الاحكام » (٤) .

ويقول ابن خلدون فى مقدمته (٥) . (ولا يكفى من العلم
الا ان يكون مجتهدا ، لان التقليد نقص ، والامامة تستدعى
الكمال فى الأوصاف والأحوال) .

العلم المطلوب فى امام المسلمين :

ويقول الدكتور ضياء الدين الرئيس — رحمه الله — فى
« النظريات السياسية الاسلامية » (٦) .

« فان شئنا ان نترجم هذا الشرط الى لغة حديثة ، قلنا :

(١) الارشاد الى قواطع الادلة فى اصول الاعتقاد ص ٤٢٦ .

(٢) الرد على الباطنية ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) شرح المنهاج ١١٩/٧ .

(٤) اصول الدين ص ٢٧٧ .

(٥) المقدمة ١٦١ ب ٢٦ .

(٦) طبعة ١٩٥٧ ص ٢٢٢ .

انه يشترط — اذن — أن يكون الامام عالما بالعلوم الآتية :
علوم التفسير ، والحديث ، وتاريخ التشريع ، وتاريخ الدولة
الاسلامية ، والاصول والمنطق ، وعلوم اللغة العربية .

ويستطرد الدكتور ضياء الدين الرئيس قائلا :

« ولا يستطيع المرء في العصر الحديث ، أن يكون مجتهدا
بحيث يتوصل الى معرفة احكام النوازل — ويراد بها الاحداث
الجديدة ، والاضاع الطارئة — ما لم يعلم أيضا ما طرأ من
تطور على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأزمان الأخيرة .
وما وضع من قوانين تتلاءم مع حاجاتها ، أو ما استحدثت من
نظم . فمعنى ذلك ان الاجتهاد لا يكمل الآن ، الا اذا اضيف
الى ما تقدم ، دراسات سياسية ، واقتصادية ، وقانونية ،
 واجتماعية مقارنة ، بالنسبة لما عند الامم المختلفة ، وبالنسبة
لما بين الأزمنة قديمها وحديثها » .

الحدود واهل الذمة :

راى أبى حنيفة : يرى أبو حنيفة ان لاهل الذمة أن
يشربوا الخمر ، في دار الاسلام ، دون أن يقام عليهم الحد .
وقد قام رايه كما قلنا على الحرية الدينية . فقرر أن الذمى
يعفى من حد الشرب ، لأنه لا يخاطب في تحريم الخمر بالتكليف
الرسمى والا كان ذلك تدخلا في حريته الدينية . ولا يحق لنا
أن نجبره على أمر هو من التدين عندنا . ولذلك لم يجز
التدخل بين المجوسى وامراته ، اذا كانت احدى محارمه .

ويقرر الاحناف ان ذلك هو مسلك السلف الصالح .
اذ يرى أن عمر بن عبد العزيز أرسل الى الحسن يسأله :

لماذا نترك النصارى يأكلون الخنزير ، ويشربون الخمر ، ونترك المجوس يتزوجون بناتهم .

فرد عليه الحسن : على هذا دفعوا الجزية ، وعلى هذا أقرهم السلف . انما أنت متبع لا مبتدع .

رأى الجمهور بالنسبة لاهل الذمة :

ولكن الجمهور خالفوا أبا حنيفة في رأيه . وفي الحق ان الأجدر بالآخذ هو رأى الجمهور للأسباب الآتية :

١ - ليست الخمر حلالا في دين من الأديان . فاستباحة النصارى لها ليست مشتقة من دينهم ، لان دينهم حرّمها . وفي ذلك قال القمص « بولس باسيلي » في مجلس الشعب المصرى فى ١٦ مايو ١٩٧٦ بمناسبة مشروع قانون تحريم الخمر :

((لعله يتبادر الى ذهن بعض من غير الراسخين فى علم المسيحية بأنها توافق على الخمر . ولكن اذا كان القرآن يحرم الخمر ، فان المسيحية تقول ان الخمر مستهزئة ، بل انها تحرم حتى النظر الى الخمر ، لانها تلدغ مثل الحية . والمسيحية تتفق مع الاسلام فى تحريم الخمر)) .

٢ - وحتى لو كانت الخمر مباحة عندهم ، فليس معنى هذا انها مطلوبة ، والتدخل لمنعها لا يعنى تدخلا فى الحرية الدينية . وانما يكون التدخل اذا كانت امرا يفرضه دينهم عليهم او يحببه لهم ويمنعه الاسلام ويعاقب عليه .

ومما يدل على أنه ليس أمرا مفروضا ولا محببا في

دينهم ، ان أمريكا نفسها حاولت منعه بالقانون . . . وهناك دعوات في أوربا من بعض الجمعيات لمكافحة المسكرات .

٣ — تعتبر جميع الحدود في الشريعة الإسلامية من النظام العام . وما يكون من النظام العام يطبق على كل المقيمين في الدولة من غير تفرقة بين دين ودين . وإنما كانت إقامة الحدود من النظام العام ، لأنها حماية للفضيلة في الأمة ول منع الفساد . ولأن الله سبحانه وتعالى حد لها مبادئ لا تقبل النقص . وكل ما ورد به النص المجمع عليه يعد من النظام العام في الإسلام (١) .

ولقد اتفقت جميع الأديان على تحريم الموبقات . . . وقد تضمنت الوصايا العشر النهى عن جميع هذه الموبقات — فإنه قد ورد في سفر التثنية من العهد القديم ، أنه أن كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل ، فوجدها رجل في المدينة ، فاضطجع معها — فإنه يجب اخراجها من المدينة — ورجمها بالحجارة حتى يموتا — الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة — والرجل من أجل أنه اذل امرأة صاحبه ، فينزع الشر من المدينة .

هذا ولم يرد في الانجيل نص يوجب العبدول عما جاء في العهد القديم — وقد جاء عن المسيح عليه السلام أنه جاء لا لينقض الناموس — بل ليتممه .

أما ما ورد عن السيد المسيح أنه لم يشترك في رجم المجادلة المتهمة بالزنا ، وثبط الشهود عن رجمها — فإن من الواضح أن أيا من الشهود لم يكن بلا خطيئة . وبالتالي فلا

(١) المرجع السابق للشيخ محمد أبو زهرة ص ٣٠٥ .

يصح أن يكون شاهد عدل يمكن الاعتداد بشهادته في هذا المقام .

هـ — وأخيرا ، فإن سد الذرائع المؤدية الى الشر ، توجب وضع العقوبات الزاجرة لمن يشرب الخمر — لأن رؤية المسلم غيره يشرب الخمر ، يغويه بها ، فكان سدا للذريعة أن يعمم العقاب على كل من يشربها .

وإذا راجعنا كتب التاريخ ، نجد أن المسلمين لما اختلطوا بغيرهم ، وأبيح لغير المسلمين أن يشربوا ، وقامت الحانات ، كان ذلك أغراء للشباب المسلم بالشرب ، فشرب غير متخرج ولا آثم ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

أمرنا أن نتزكهم وما يدينون :

والشريعة الإسلامية لا تطبق على غير المسلمين ذميين ومستأمنين في مجال الحدود والتعازير فحسب ، ولكنها تمتد أيضا الى المعاملات والأنكحة . ونحن بهذا لا نتدخل في عقائدهم الدينية ، فقد أمرنا بترك الذميين وما يدينون . أما ما لا يدخل في عقيدتهم الدينية كأمر الزموا باتباعه ، فعلينا أن نجرى عليهم حكم الاسلام .

أنكحة غير المسلمين :

وعلى هذا ، ذهب الامام ابو حنيفة الى اقرار جميع أنكحة غير المسلمين ، وان كانت فاسدة بين المسلمين ، متى كانت صحيحة وجائزة في دينهم . فقد ثبت أن النبي صلى الله

عليه وسلم ، أخذ الجزية من مجوس هجر ، مع علمهم بأنهم يستحلون نكاح ذوات المحرم !!... ومع علمه صلى الله عليه وسلم بذلك ، لم يأمر بالتفرقة بينهم ، حين عقد لهم الذمة من أهل نجران ، ووادي القرى ، وسائر اليهود والنصارى الذين دخلوا في الذمة ، ورضوا باعطاء الجزية . وفي ذلك دليل على أنه أقر مناكحتهم ، كما أقرهم على مذاهبهم الفاسدة ، واعتقاداتهم التي هي ضلال وباطل (١) .

وذهب الشافعية كما قرر المنهاج للامام النسوي « تجري عليهم أحكام الاسلام — أى في غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة التلغات ، وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة ، دون ما لا يعتقدونه كنكاح المجوس .

فأهل الذمة والمسلمون سواء في عقود المعاملات والتجارات . فهم محمولون في البيوع والموايرث وسائر العقود على أحكام الاسلام ، إلا في بعض الأمور — لا يتسع المجال هنا لتفصيلها .

معاملات غير المسلمين :

ففي مجال المعاملات مثلا ، لا يجوز لهم التعامل بالربا — وهذا باجماع الفقهاء — لأنهم ممنوعون منه . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كتب إلى أهل نجران ، أما أن تذكروا الربا ، وأما أن تأذنوا بحرب من الله ورسوله .

(١) أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص ٤٣٢/٢ .

فجعلهم النبي صلى الله عليه وسلم في حظر الريا ، ومنعهم منه كالمسلمين . قال تعالى : (واخذهم الريا ، وقد نهوا عنه ، واكلهم اموال الناس بالباطل) فسوى بينهم وبين المسلمين في منع الريا والعقود الفاسدة المحظورة (١) .

فنحن حينما نطبق عليهم شريعتهم في انكحتهم وفيما يعتقدون ، انما نطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، باعتبارها قانون الاسناد الاصيل ، الذي امرنا بأن نتركهم وما يدينون . ومن هنا كانت الشريعة الاسلامية ، تحقق العدالة الكاملة في جميع نواحي الحياة ، وتحقق كل الضمانات لحرية غير المسلمين في عقائدهم ..

ومن ثم لايجوز التسامح او التهاون في تطبيقها على كل من يتواجد في دار الاسلام ، مسلما كان أم غير مسلم ، ذميا كان أم مستأمنا ، وكل تسامح او تهاون في تطبيقها ، هو مخالفة لأمر الله ورسوله ، وتفريط في أمر الله (وان أحكم بينهم بما أنزل الله) ، وخروج على أدنى القواعد المتعارف عليها ، وفتح لباب الشر والفساد والفوضى في مجتمع نريد اقامته على أساس من رضا الله ، والفضيلة والعدل .
والشريعة الغراء لن تؤتى ثمارها المرجوة ، ما لم تطبق على جميع المتواجدين على أرضها ..

- فلا قانون في دار الاسلام ، الا شريعة الاسلام .
- ولا قضاء في دار الاسلام ، الا قضاء الاسلام
- ولا ولاية في دار الاسلام ، الا ولاية الاسلام .

(١) احكام القرآن لابي بكر الجصاص ٤٣٢/٢ والام ١٣١/٤ .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
القاعدة الشرعية :	١١
آية : فان جاعوك فاحكم بينهم	
آية : وان احكم بينهم	١٣
التطبيق العملى عند المتقدمين	١٤
قصة مأساة الامتيازات :	١٧
محمد الفاتح واهل الذمة	١٨
سليمان القانونى والامتيازات الأجنبية	١٩
نصوص اتفاقية الامتيازات	٢١
فرنسوا يشترط للدول الأخرى	٢٦
الامتياز الأكبر	٢٨
الامتيازات الأجنبية فى مصر	٢٩
الثمن الذى دفعناه غاليا :	٣١
أقوالهم خير شاهد	٣٢
زحف القوانين الوضعية	٣٣
الخط الهمايونى وامتيازات اهل الذمة	٣٤
مجلة الأحكام العدلية مفخرة الخلافة	٣٥

الصفحة

الموضوع

٣٦ أتاتورك يعطل الشريعة
٣٨ خطبة عصمت باشا في لوزان
٣٨ القوانين الوضعية في مصر
٤١	الشريعة والقانون : (اقليمية القوانين)
٤٢ رأى الشيخ محمد أبو زهرة
٤٣ رأى جمهور الفقهاء
٤٤ الحد على المثلين السياسيين
٤٥ تفصيل أقوال الفقهاء
٤٦ رأى أبى حنيفة
٤٧ رأى أبى يوسف
٤٨ رأى مالك والشافعى وأحمد
٤٩ الرد على رأى أبى حنيفة
٥٠ رأى الدكتور عبد الحميد بدوى
٥١ العلم المطلوب في أمام المسلمين
٥٢ الحدود وأهل الذمة
٥٢ رأى أبى حنيفة
٥٣ رأى الجمهور
٥٥ أمرنا أن نتركهم وما يدينون
٥٥ اتكحة غير المسلمين
٥٦ معاملات غير المسلمين

شباب سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

- دعوة الايمان العزة والفضيلة .
 - بعيدة عن الأحزاب . مجردة عن الاهواء . خالصة لوجه الله .
 - لا نطلب حكما . ولا نخاف ظلما . ولا نجاهل حاكما . ولا نخشى الا الله .
- غرضها بوجه عام :
- الاعتصام بالقرآن الكريم حفظا وتجويدا ، ودراسة وتطبيقا .
 - الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ونشر سنته الشريفة .
 - الدعوة الى الخير ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 - توطيد أواصر الأخوة في الله والتعاون على البر والتقوى
 - نشر الثقافة الاسلامية الصحيحة وامجاد التاريخ الاسلامي .

● مكافحة الدعوات والمذاهب الهدامة وتوعية الأمة
بأخطارها وأساليبها .

* * *

● مركزها العام مؤقتا :

مسجد الزنكلونى بشارع سوق السمك القديم بالحمزاوى
بالأزهر بالقاهرة .

* * *

* الاجتماع الأسبوعى :

عقب صلاة العصر كل يوم اثنين :

وعقب صلاة المغرب والعشاء كل يوم خميس .

* * *

● تطلب رسائل شباب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
من دار الاعتصام . شارع حسين حجازى بالقاهرة .

* * *

هذه الرسائل

صدر منها :

- ١ — مقومات الدعوة الإسلامية من خلال النظر إلى بدء الخلق والنشأة » — ومركز العقل من الفكر الإسلامي .
(الطبعة الثانية)
- ٢ — بداية الداعية — نفذ ويعاد طبعه مزيدا منقحا
- ٣ — لكي لا تتحطم حصون الإسلام من الداخل .
- ٤ — دستور سلوك المسلم في البيت والمجتمع
- ٥ — الشريعة الإسلامية والاجانب في دار الإسلام

الرسائل القادمة :

- دعائم الدعوة
- سبيل الدعوة
- جنود الدعوة
- الدعوة والعقيدة
- الدعوة والشباب
- الدعوة والخطابة
- علامات في طريق الدعاة
- زاد الداعية
- الدعوة الكبرى
- خلق الداعية .. وسيد الدعاة
- مقومات الحكم في الإسلام
- أسرار مؤامرة تعطيل الشريعة في مصر
- حركات تقنين الشريعة وأهميتها

دارالعلوم للطباعة

القاهرة ٨٠ شارع حسين محاربي (القصر العيني)

ت ٢١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٦١٨

الترقيم الدولي ٤ - ٣٢ - ١ - ٧٣ - ٩٧٧

هذه الرسالة

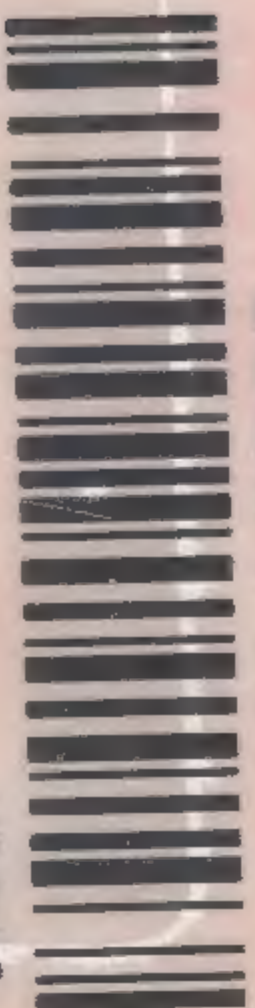
يجب تطبيق الشريعة الاسلامية
على جميع الموجودين في دار
الاسلام ، مسلمين و ذميين
ومستأمنين « أجانب » . وهذا
هو مبدأ اقليمية القوانين المقرر
شرعا وقانونا .

وهذه الرسالة توضح هذا
المبدأ ، وآراء المذاهب المختلفة
في الشريعة ورأى القوانين
الوضعية . كما توضح الدرس
الخالد من مأساة الامتيازات
الأجنبية ، حينما أعفت الخلافة
العثمانية الأجانب من هذه القاعدة
فكانت سببا في زحف القوانين
الوضعية وتعطيل الشريعة
الاسلامية في بلادنا .

قرش قرش جنييه

٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠

0362708



0362708 0362708 0362708